

فدخلت قبل ان يتكلمها او بعدة او يقول لزوجته ان دخلت الام فانت
 طالق فاجابها ثم دخلت فلا يقع لانها لا تملك على الحمل ووز قال
 صلى الله عليه وسلم لا يطلق الا بعد نكاح واه الترمذي وصححه
او احدهما في نكاح اخر كان يقول لزوجته ان دخلت الام فانت طالق
 فاجابها ثم تكلمها فدخلت فلا يقع لان نكاح الذي علق فيه
ولا يقع الطلاق المعلق بصفة بدون وجودها بالصور ان يعاق
طالفا برؤيتها الهلال فيراه غيرها او لا يراه احد لكن ثم عدا الشهر
 او يقول لها انت طالق امس او فيما مضى او رضى فلان او طلقة
 حسنة فيبقي او يقول من لاسنة لها ولا يدعى كاسبية
 انت طالق للسنة او انت طالق للبدعة فيقع في الحال في الجميع
 اما في الاولين فلان العرف في حمل رؤيتها الهلال على العلم بالانف وبيتها
 ثم يرد مثلا فعد يكون الغرض من رؤيتها واما في الثالثة فلانها
 الاستناد الى الماضي ظاهر اللفظ واما في الرابعة والمخبره فيحتمل
 على التعليل واما في الخامسة فلتضاد الوضعتين فيلقوان ويبقى
 اصل الطلاق وفي استنباط هذه الصور مما ذكر تسع اشهر البه
 في شرح الاصل **ولا يقع الطلاق بحال عقل او شر او عرفا**
بقوله لزوجتيه ان ولدتا مولدا او وضعتا صبغة فانتما طالقان
 وتعليق الطلاق بنسخ صوره عنان ويصعد السها لان الصفة
 المعلق عليها لم توجد وقد يكون الغرض من التعليق بالمستقبل المتتابع

الوقوف

الوقوف لا يتسارع ووقوف المعلق به بقوله تعالي جاتي بلع الحمل في ستم
 الحياط ولو طلق لزوجته ثلاثا او ظاهرها منها او لاعنها ثم ملكها
 بان كانت امه لم يطاها حتى تتحلل في الاول ويغير في الثانية واما الثالثة
 فلا يطاها اصلا لظاهرها من عليه ابد او وطلقها ولم يستكمل الطلاق
فزوجت غيره ثم عدت اليه عدات بما فيها وان دخل بها الغير لان
 عمر رضي الله عنه اوتي بذلك ووافق جمع من الصحابة ولا يخاف
 لهم كما رواه البيهقي **ولو اوقع عليها نصف طلاق** نقوله انت طالق
 نصف طلقة كل فتقع طلقة لان الطلاق لا يتبع من الا ان انت طالق
 نصف طلقة فلا يقع بالواحدة لان ذلك طلقة لان ان يزيد كل نصف
من طلقة فيقع طلقتان تكلم باللبعضي وكذا الحكم في بقية
 ربع طلقة وربع طلقة **بان الرخصة**
 يقع في الفسخ من تسرها وهي لغة المرة من الرجوع وشرع امره الهراقة
 الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة والاصل فيها قبل الاجماع قوله
 تعالي ويعولنهن احق بردهن في ذلك اي في العدة ان ارادوا اصلاحا
 اي رجعة وقوله الطلاق مرتان الاية وقوله صلى الله عليه وسلم
 لعمر مرة فلي اجمعها كما هو واركانها اربعة طلاق رجعي ونكاح
 ونكاح وصيغة تصح بالمرح كالحقبة وامسكتك ورددت
 اليه ثم تعالي في ذلك وورد في الباب والسنة والاضافة الى الرد
 كما مثلت واجبة بخلاف غيره فانه قد يفهم منه الرد الى الاول بسبب

Copyrighted material